دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر

The role of the small and medium sized enterprises In the economic and social development in Algeria

بن طلحة سلمة*

أستاذة مساعدة "أ"

جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس–

ملخص: يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يُعوّل عليها في تنمية البلدان، لاسيّما النامية منها، وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة، ورفع الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات، والمساهمة في التشغيل ... إلخ.

تتناول هذه المقالة دراسة بعض الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسط، كعدم وجود تعريف موحّد متفق عليه؛ الأمر الذي أدى إلى تعدد واختلاف معايير تصنيفها من بلد إلى آخر، بما فيها الجزائر، وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. و في هذا الإطار فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمثل أساسا في مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، وتحديدا: التشغيل، والقيمة المضافة، والناتج الداخلي الخام، وذلك بالاعتماد على معطيات إحصائية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير التصنيف، الإنتاج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract: The small and medium sized enterprises (SME) sector is one of the important sectors for the development countries in general and of the developing countries in particular, based on its contribution to creation of wealth and evolution of gross domestic product (GDP) and the promotion of foreign exportation.

In this context, this study addresses some issues concerning the SME, such as the absence of a unique definition of these entities, which explains the multiplicity and diversity of criteria to their classification, which vary from country to other. In addition, this study, based on statistical data set, aims to show the role and importance of these SME in the Algerian economic and social development, particularly in terms of employment, value added and GDP.

Keywords: The small and medium sized enterprises, criteria for classification, gross domestic, product value added, economic and social development.

* **ben.expert2011@gmail.com**

مقدمة

لقد أدركت جميع دول العالم، ولاسيّما النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد، ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمختصين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة، لاسيّما فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول، وعلى الرغم من كل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا، إلا أنها مازالت تواجه عديداً من المشاكل والصعوبات التي تحول دون وجودها في الأسواق الخارجية، كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية.

و يرى البعض أن المؤسسة المتوسطة الحجم تمثل **مرحلة وسطية** بين الحجم الصغير والحجم الأكبر، و الانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالية. ويلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم تمارس اليوم أعمالا وتقدم سلعا وخدمات على صعيد بيئة دولية، وليس فقط في إطار محلي، وهي بذلك تقدم فرص عمل لملايين الأشخاص بغض النظر عن الخلفيات العلمية والتأهيلية لهم.[1]

إن الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد، وفي هذا الإطار نرى أنه من المناسب وضع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الاقتصادي، الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة.

و في هذا الإطار، نرى أنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة، وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة، وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام، حيث تمثل هذه العناصر هدف هذا المقال.

وتبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر؟**

أهمية البحث: يستلهم هذا البحث أهميته من أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية باقتصاديات الدول، ولاسيّما النامية منها، بناء على تجارب دول أخرى قطعت أشواطا مهمة في ذلك، وتمكنت من تطوير هاته المؤسسات، وجعلها رقما صعبا في معادلتها الاقتصادية.

أهداف البحث: يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتحليل مدى تطورها خلال الفترة 2002-2012؛
- تحليل أنواع النشاطات التي تتمركز حولها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وفي الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة.

فرضية البحث: انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وفتح المجال أمام الخواص، وسياسة الدولة في السنوات الأخيرة لتشجيع الشباب على الاستثمار، يؤدي إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، وفي مختلف المجالات، ومن ثم زيادة مساهمتها في تحسين النمو الاقتصادي للبلد.

منهج البحث: حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، وتسليط الضوء على مكوناته، اعتمدنا المنهج التحليلي عند تناولنا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى المنهج الوصفي، مستعملين في ذلك المعطيات الإحصائية، من جداول وأرقام تتعلق بالواقع الجزائري.

خطة البحث: للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى جزأين:

يتناول الجزء الأول مفاهيم أساسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم تعاريف مختلفة عنها بمختلف الدول والمنظمات الدولية، والجزائر بصفة خاصة، ثم بيان أنواعها وتصنيفاتها.

أما الجزء الثاني من هذا العمل، فسنتطرق فيه إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري.

الجزء الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى، ويعود هذا الاختلاف إلى صعوبة تقديم تعريف موحد، نتيجة القيود

التي تتحكم في تقديمه، وتتمثل هذه القيود في:[2]

1. التباين في النمو الاقتصادي: اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضاً وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية). فالمؤسسة الصغيرة في اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مُصنع، يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

2. تنوع النشاط الاقتصادي: عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة، نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبذلك يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

3. تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه. مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات الصناعة التحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات المعدنية، وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

و بناء على هذه العناصر، تقدم كل دولة أو كل منظمة تعريفها الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب ودرجة نموها وتوجهاتها الاقتصادية، وبغية الوصول إلى تعريف موحد داخل الدولة نفسها، جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير (حجم الإنتاج، حجم رأس المال، حجم المبيعات، حجم الأجور المدفوعة، حجم الطاقة المستهلكة، وحجم العمالة...).

تنقسم هذه المعايير إلى كمية و نوعية، وتتمثل أساسا في: [3]

✍ **المعايير الكمية تصنف إلى نوعين:**

– التصنيف النقدي، ويضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، الاستثمارات...

– التصنيف الاقتصادي أو التقني، ويضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج، القيمة المضافة...

ب. المعايير النوعية منها:

– **المسؤولية:** نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحياناً يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت: الإنتاج، الإدارة، التمويل، في حين أن المؤسسات الكبرى تتوزع أداة هذه الوظائف على عدة أشخاص.

– **الملكية:** تعود أغلبية ملكية المؤسسات.ص.م إلى القطاع الخاص، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويؤدي المالك المدير دوراً كبيراً على جميع المستويات، ونجد مثلاً في الجزائر الدولة تمتلك عدداً من هذه المؤسسات تابعة لها، حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

– **طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة، أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل، ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال، وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

و على الرغم من أن كل هذه المعايير موجودة في مختلف المجتمعات، فإن دولا عدة ركزت على تصنيف دون آخر، فبرز مثلا : مؤشر الموجودات الثابتة في التحديد الإيطالي والياباني والإيرلندي، ومؤشر حجم الميزانية في التحديد البلجيكي، ومؤشر عناصر الإنتاج في التحديد البريطاني.

فوفق مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، يعرف المشروع الصغير بأنه **كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مئة عامل، ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه، وتقل قيمة الأصول الثابتة به " بدون الأراضي و المباني " .**[4]

كما رأت هيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية Small Business Administration سنة 1953 أن العامل المحدد و الرئيسي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو طريقة التسيير، بمعنى آخر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، وهي ملك المسير. أما على أساس عدد العمال في الولايات المتحدة الأمريكية فإن: [5]

- المؤسسة المصغرة: مكونة من فرد واحد إلى 9 أفراد
- المؤسسة الصغيرة: مكونة من 10 إلى 199 فردا
- المؤسسة المتوسطة: مكونة من 200 إلى 499 فردا
- المؤسسة الكبيرة: من 500 فرد فأكثر.

أما التعريف المتداول في فرنسا، والذي تبنته الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: **المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.**[6]

و عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط الآتية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,5 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطنا.

نلاحظ أن المحددات الثلاث قاصرة على شمول كل ما هو صغير أو متوسط، إلا أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية. أما الاتحاد الأوروبي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيعرفها على أنها التي تشغل أقل من 250 عاملا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو، أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون أورو.[7]

ولكن في بلدان شرق آسيا، وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق آسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.[8]

أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فتعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بها أقل من 90 عاملا، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتتكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إذا كانت تشغل أقل من 500 عامل.[9]

و في الجزائر، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "**La charte de Bologne**" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 2000[10]، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. ومن بين التعاريف التي تضمّنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:[11] **تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغّل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري**

دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية. (انظر الجدول رقم 1).

و يعتبر هذا التعريف آخر ما قدمته الهيئات المختصة بالجزائر لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو قد يتناسب مع الواقع الاقتصادي الجزائري، فكما طرحنا في الفقرات السابقة، يختلف تصنيف المؤسسة وفقا لمعيار عدد العمال من مؤسسة لأخرى، فمثلا 300 عامل بالنسبة لمؤسسة كبيرة لصناعة السيارات أو الطائرات يعتبر عددا متوسطا مقارنة بمؤسسة خدماتية مثلا، أي أن حجم نشاط المؤسسة له تأثير في تصنيف المؤسسة، وعليه فإن إضافة معيار رقم الأعمال والاستقلالية لتوصيف أوضح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة و منه سهولة تصنيفها هي معايير مكملة جد ضرورية، لكن المشكل الذي قد يقع فيه المختصون هو ماذا لو تحقق أحد المعايير دون الأخرى، فكيف سيتم تصنيف المؤسسة حينها؟ كما أن هناك مؤسسات تتوفر على المعايير الثلاثة للتصنيف (عدد العمال، رقم الأعمال، الميزانية)، إلا أنه لا تُصنّف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سنراه في الفقرة الآتية.

ننتقل الآن إلى تحديد أنواعها، باستعمال عدة معايير نحصرها فيما يلي:

1. معيار الحجم: فوفق هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى مؤسسات متوسطة، ومؤسسات صغيرة، ومؤسسات صغيرة جدا. [12]

- المؤسسات المتوسطة (ME): وفقا للمشرع الجزائري نقول عن مؤسسة أنها متوسطة إذا كانت تشغل ما بين (50) وأقل من (250) شخصا، أو ما يعادل ذلك من وحدات العمل السنوية. ويتراوح رقم الأعمال ما بين 200 مليون ومليارى دينار، أو تكون حدود مجموع الميزانية ما بين 100و 500 مليون دينار .[13] نلاحظ أن النسبة بين الحدين الأدنى لرقم الأعمال ومجموع الميزانية هي الضعف، أما بين الحدين الأقصى فهي أربعة أضعاف، أي كلما اقتربنا من الحدود القصوى وابتعدنا عن الحدود الدنيا كلما زادت النسبة بين رقم الأعمال ومجموع الميزانية، وأسباب وضع هذه الحدود والنسبة بينها غير موضحة في القانون الجزائري.

أما في الاتحاد الأوروبي فحدود رقم الأعمال تتراوح ما بين 10 و 50 مليون يورو، وحدود مجموع الميزانية تتروح ما بين 10 و 43 مليون يورو، وبذلك فالنسبة بين الحدين الأدنى لكل من رقم الأعمال ومجموع الميزانية هي الواحد، أما النسبة بين الحدين الأقصى فهي بالتقريب 1.16، وهذه النسبة محددة وفقا لدراسات إحصائية.

- **المؤسسات الصغيرة (PE)**: وفقا للمشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، أو ما يعادل ذلك من وحدات العمل السنوية، ويتراوح رقم الأعمال ما بين 20 و 200 مليون دينار، أو تكون حدود مجموع الميزانية ما بين 10 و 100 مليون دينار. نلاحظ هنا أن النسبة بين الحدين الأدنى لرقم الأعمال ومجموع الميزانية هي الضعف ونفس النسبة بين الحدين الأقصى.

أما في الاتحاد الأوروبي فحدود رقم الأعمال تتراوح ما بين 2 و10 ملايين يورو، أو حدود مجموع الميزانية تتروح أيضا ما بين 2 و 10 ملايين يورو، وبذلك فالنسبة بين الحدين الأدنى لكل من رقم الأعمال ومجموع الميزانية هي الواحد، وهي نفسها بين الحدين الأقصى.

- **المؤسسات الصغيرة جدا (TPE)**: تعر وفقا للمشرع الجزائري بالمؤسسات المصغرة، هذه المؤسسات هي التي تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها لا يتجاوز 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع الميزانية 10 ملايين دينار، كما نلاحظ أيضا هنا أن النسبة هي الضعف. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فالمؤسسة الصغيرة جدا هي التي لا يتجاوز رقم أعمالها وكذلك مجموع ميزانيتها 2 مليون يورو، ونلاحظ أن النسبة بينها هي الواحد، محددة وفقا للدراسات الإحصائية التي وضعت من قبل لجنة الشراكة الأوروبية، بحيث لا تضر بمصلحة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة جدا.

2. معيار النشاط: يعرف المشرع الجزائري المؤسسات.ص.م في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقيتها، على أنها مؤسسات منتجة للسلع و/أو الخدمات. وكأن التعريف حصرها في المؤسسات الإنتاجية، لكن الواقع غير ذلك، فهي يمكن أن تكون مؤسسات تجارية، إذا ما توفرت فيها المعايير المميزة للمؤسسات.ص.م: [14]

– **المؤسسات الصناعية**: هي التي تقوم بنشاط صناعي، وهو تحويل المدخلات إلى مخرجات، ومن المدخلات نذكر اليد العاملة، الآلات، المواد الأولية أو قطع مصنعة أو نصف مصنعة، صنعت في المؤسسة أو في مؤسسات أخرى، وتدخل في تركيبة المنتج أو المنتجات النهائية للمؤسسة.

– **المؤسسات التجارية**: المؤسسة التجارية تمارس دور الوساطة بين المؤسسات الصناعية والمستهلك مهما كانت طبيعته، فهي التي تبيع لتجار التجزئة، لتجار الجملة أو للمستهلك النهائي أو للمؤسسات الصناعية، هذه المؤسسات تشكل جزءاً من سلسلة التوزيع الخاصة بمنتج معين، فوجودها من عدمه يتوقف على سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة الصناعية؛ فقد ينتفي وجودها في حال ما إذا قامت المؤسسة بالبيع المباشر إلى المستهلك الحقيقي لمنتجها.

– **المؤسسات الخدمية:** تؤدي العديد من المؤسسات.ص.م خدمات متنوعة للمتعاملين معها، مثل الأسر، المؤسسات الحكومية و الخاصة، و في السنوات الأخيرة تشير بعض المؤلفات إلى زيادة الاهتمام بها، كونها لا تتطلب موارد مالية أولية كبيرة، و من أهم الأنشطة الخدمية: الغسيل، المطاعم والفنادق، النقل والمواصلات، الاتصالات، ورش إصلاح وصيانة مختلف الآلات، والحلاقة...

نجد أن بعض المؤسسات قد تأخذ مواصفات معيار العمالة، ورقم الأعمال، أو مجموع الميزانية، ومعيار الاستقلالية، لكنها **لا تعتبر** مؤسسات.ص.م، حيث **استثنى** المشرع الجزائري بعض المؤسسات الاقتصادية من كونها مؤ.ص.م، **وتتمثل في الآتي:** البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية، شركات الاستيراد والتصدير ما عدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمالها المحقق من عملية التصدير يقل عن ثلثي3/2 رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه. [15]

والتقسيم الذي ذكرناه سابقا يتوافق مع تصنيف الاتحاد الأوروبي، فهو يعتمد على تقسيم أسماه ICS وهي الأحرف الأولى لكلمات صناعة، تجارة وخدمات، أما في الجزائر فتُقسيم المؤسسات حسب قطاع النشاط إلى أربعة قطاعات هي: قطاع الصناعة، والخدمات، والبناء، والأشغال العمومية، والتجارة. أما عن أهم الأنشطة التي تمارسها المؤ.ص.م في الاتحاد الأوروبي فهي: الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل، تقديم الخدمات للمؤسسات، أي أنه يستثني النشاط الزراعي.

3. المعيار القانوني

عندما يرغب شخص في إنشاء مؤسسة، فقد يقوم بذلك بمفرده أو مع مجموعة من الأشخاص، بحيث يكونون شركاء فيما بينهم، ويقومون باختيار شكل قانوني معين، يتوقف على عدة معايير، قد تكون ذاتية، منها طبيعة العلاقة الموجودة بين الأشخاص، وهل هم من عائلة واحدة أم لا؟ وقد تكون موضوعية كحجم المؤسسة، طبيعة النشاط والمزايا التي يرغب أصحاب المؤسسة في الحصول عليها. وتنقسم الشركات حسب شكلها القانوني إلى شركات أشخاص وشركات الأموال، فالأولى تتميز بعدم الاستقلالية بين الذمة المالية للشركاء والذمة المالية للشركة، أي أن الشركاء مسؤولون مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة، منها شركات التضامن، شركات التوصية، وشركات الأفراد. أما الثانية فتكون مسؤولية الشركاء محدودة في إطار مساهمتهم، ومنها الشركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، والشركات ذات الأسهم.

وهذه المؤسسات إما أن تنشأ من قِبل شخص واحد، ومنها مؤسسات الأفراد، والمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة. أو من قِبل شخصين أو أكثر، كشركات التضامن، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأسهم.[16]

مما سبق يمكن إبراز **دور** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، والمتمثل أساسا في: [17]

- **المساهمة في المقاولة من الباطن:** تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع، نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج، وتعزيز الخبرات وبذلك يساهم في خلق التجديد. بالإضافة إلى أن التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة، فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الاهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية، والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال. حيث إن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج.
- **المساهمة في الإبداع، والبحث، والتطوير:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق، خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.
- **تنمية المنافسة:** إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق، لأن وجودها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج؛ وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف، والجودة، والأسعار، والتجديد و الابتكار.
- **خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية:** إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات، من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبرا عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير المناخ المناسب، والتسهيلات اللازمة، والقوانين المتعلقة بالاستثمار، لاسيّما في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائية.
- **تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام، من خلال ثلاثة اتجاهات:

– تعمل على توفير السلع والخدمات للمستهلك النهائي و الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة؛

– تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها، مقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي العام؛

– تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع في الموارد على المستوى الوطني.

وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة. وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في معظم الدول لاسيّما المتقدمة منها، فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الخام في أواخر التسعينات نسبة57% في اليابان، و64.3% في إسبانيا، و 56% في فرنسا، و 44% في النمسا، و 43% في كندا، و 33% في أستراليا، أما في الولايات.م.أ فإنها تساهم بأكثر من50% في تكوين الناتج المحلي. كما تشارك بنسبة 30% من الناتج المحلى الإجمالي، و 40 % من الإنتاج الصناعي في الهند، و 44% من الناتج المحلى الإجمالي في إيران.

✍ **دعم التجارة الخارجية (تنمية الصادرات)**: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، ومنه إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة، لما تتميز به من مميزات نسبية و وفرات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية، وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، وأن عديداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30 % من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) لسنة 2000 .

وتساهم هذه المؤسسات بنسبة 70%من إجمالي صادرات الو.م.أ، و في دراسة قامت بها وزارة الصناعة في كندا شملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت نسبة % 11.42 من رقم أعمالها لسنة 1994، وأن هذه النسبة ارتفعت إلى 16.51% سنة1997.

وفي اليابان تستحوذ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية، هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمؤسسات الأعمال الصغيرة، والتي تمثل 20 % من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة.

أما في الدول النامية، فنجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 45% من الصادرات الصناعية المباشرة وغير المباشرة في الهند، وتشارك بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في باكستان، أما تايلاندا وسريلانكا فإن هذه المؤسسات تساهم بنسبة35% ، وكوريا والصين تصل إلى 30% من إجمالي صادراتها.

✍ **الاستغلال الأمثل للموارد المحلية:** تساعد هذه المؤسسات على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، فهي تعمل على استثمار المدخرات القليلة الموجودة لدى الأفراد والعائلات، بدلا من ترك هذه الأموال عرضة للإنفاق المباشر. كما تقوم باستغلال المواد الأولية الخاصة بالصناعات التقليدية، إضافة إلى استغلال النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة.

و عليه، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية لاقتصاديات الدول النامية للنهوض باقتصادها، و تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع معين كما هو الحال بالجزائر، بشرط أخذ كل التدابير اللازمة، وتسهيل الإجراءات وفتح السوق أمام أصحاب هذه المؤسسات، ولاسيّما في المجال الصناعي، لما له نتائج عظيمة من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فما هو واقع هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي الجزائري، وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الجزء الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدأ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا، حيث ترجم ذلك في إعطائها دورا أكبر في السياسات الاقتصادية للبلدان، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الحجم نذكر ما يأتي:[18]

- فشل كثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة، وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها، نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها؛ مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.

- ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة؛ مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين.

و نظرا لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (توفير مناصب الشغل، جذب وتعبئة المدخرات، تنمية الصادرات، تحقيق التكامل الصناعي، التنمية

الإقليمية) زاد الاهتمام العالمي بها، بما في ذلك في الجزائر. وسنتناول فيما يأتي مجموعة من الإحصائيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتوضيح مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة (2001 -2012)، وذلك على حسب المعطيات المتوفرة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

ولكن، وقبل التطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يجب أن نذكّر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة فيما يأتي:

أ –المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص، وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية، ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

ب –المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو في جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج –الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزاري، فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة، وبذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ابتداء من سنة 2010حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بينت نشرية خاصة لأسباب التوقف عن النشاط (motifs des radiations) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى منظمات التسجيل CNRC والتصريح CNAS، أن هذه المؤسسات التي توصف في وضعية التوقف عن النشاط عادة ليست كذلك على المستوى الإداري. ففي الواقع قد يحدث أن تخضع هذه المؤسسات لتغيرات كبيرة في حياتها الاقتصادية والتي تؤدي إلى نهايتها، ومن أكثر هذه التغيرات نجد تغير الحالة القانونية و/أو مقر الشركة، تغير مجالات النشاط وإنشاء مؤسسات أخرى.[19]

يبين الجدول والشكل الآتي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الزمنية من 2001 إلى 2012 (انظر الملحق: الجدول رقم 2 ورقم 3 والشكل رقم 1).

ملاحظة هامة: المؤسسات العامة لا تظهر لأن نتائجها تكاد تكون مجهرية مقارنة بالمؤسسات الخاصة، لهذا لا يمكن مشاهدتها في الرسم البياني.

توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيّما قطاع الزراعة، وذلك بنسبة 33,03%، وتمثل الصناعة 30,70 % أما الخدمات بـ 27,11 %.

حيث تنشط المؤسسات الخاصة (شخص معنوي) بقوة في قطاع الخدمات، إذ تمثل حوالي نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، يتبعها قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) والصناعات التحويلية. وبسبب ضعفها تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاعات التي تتميز بمنافسة غير شرسة ورقابة مرنة لمدى احترام تشريعات العمل؛ مما يسمح لها أيضا باستغلال هوامش التهرب، لاسيّما في مجال الخدمات (النقل بشكل خاص) وقطاع البناء والأشغال العمومية (خاصة البناء)، ويعود هذا إلى رغبة أصحاب هذه المؤسسات في الربح السريع وبأدنى جهد، وعدم تحمل العراقيل والمشاكل التي يواجهها أصحاب الصناعات، والتي قد تؤدي بهم إلى الفشل في تسويق منتجاتهم أو التوقف عن الإنتاج، وبذلك تكبد خسائر مالية على الرغم من المجهودات المبذولة، حيث عرف القطاع الصناعي إنشاء 3671 مؤسسة، منها 3541 مؤسسة جد صغيرة TPE، 130 منها توظف أكثر من 10 أجراء ، بينها 12 مؤسسة عدد أجرائها يتجاوز 50 أجيرا.

ومع بداية سنة 2010 بدأ الاعتماد على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين، بدلا من قاعدة المعلومات التي كانت معتمدة، والمتكونة من شبكة غرف الصناعات التقليدية والمهن (CAM). لذلك نلاحظ أن الفرق في الإحصائيات بين سنة 2009 و 2010 ناتج عن التغير في نظام جمع المعلومات لقطاع الحرف التقليدية، كما أشرنا في التهميش السابق.

وبنهاية 2012 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 711832 مؤسسة تتوزع بين:

- 711275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (تمثل 99,92 % من مجموع المؤسسات)، منها 160764 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ذات النشاط الحرفي.
- 557 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عامة (تمثل 0,08 % من مجموع المؤسسات).

حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا رغم توقف جزء كبير منها كل سنة، فقد عرفت نسبة ارتفاع قدرت بـ 190,132 % في الفترة بين سنة 2001 وسنة 2011، وبدرجة أكبر المؤسسات الخاصة، على عكس المؤسسات العامة التي عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى. أي أن المؤسسات الخاصة تضاعف عددها بالتقريب خلال العشر سنوات (2001-2012)، لكنها نسبة غير كافية مقارنة بدول أخرى كالهند مثلا (ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة سنة 1979 إلى 1638 ألف

مؤسسة سنة 1992)، كما أن مساهمتها في رفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى مساهمة بسيطة، لاسيّما في ظل التركيز على نشاطات معينة دون غيرها (التجارة و الخدمات)، وهو ما سنؤكده فيما يأتي.

علما أن المؤسسات الخاصة على نوعين: شخص معنوي أي شركات، وشخص طبيعي أو ما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة، وتشمل خصوصاً قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين الزراعيين، وقد أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من سنة 2008 [20]، وهو ما يفسر الارتفاع الكبير لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين سنتي 2008 و2009.

على سبيل المثال بلغ عددها سنة 2012 _الأشخاص المعنوية– 420117 مؤسسة، أي ما نسبته 59.02 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تطور بنسبة 7.24% بالنسبة لسنة 2011التي بلغ العدد فيها 391761 مؤسسة، أي إنشاء 28356 مؤسسة خاصة جديدة بذات القطاع، وذلك في إطار سعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات. وعند الحديث عن قطاع النشاطات الحرفية، فقد بلغ العدد الإجمالي لهذه النشاطات في سنة 2012 حوالي 160764 نشاطا حرفيا، حيث تم تسجيل 13883 حرفي جديد، مما يوضح نمواً يقدر بـ 9.45 % حرفي مقارنة بسنة 2012.

2. العمال المستخدمون بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

يبين الجدول الآتي تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (انظر الملحق: الجدول رقم4، ورقم5)، ويمكن توضيح تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2002 إلى 2012 من خلال الشكل البياني الآتي (انظر الملحق: الشكل رقم 2).

ومع نهاية سنة 2012 بلغ عدد الموظفين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.848.117 موظفا، ويتضمن هذا الرقم أرباب الموظفين employeurs، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخص معنوي)، ورؤساء المؤسسات الخاصة المنتمية إلى النشاطات الحرة، بالإضافة إلى الحرفيين. ولقد عرف حجم التوظيف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا معتبرا على مدار فترة الدراسة، وذلك بالمؤسسات الخاصة على عكس المؤسسات العمومية (التي تميزت بانخفاض عددها، ومن ثم عدد العاملين بها على عكس الأولى التي عرفت منحنى تصاعديا)، إلا أنها مازالت تساهم بتوفير مناصب شغل رغم قلة عددها(557 مؤسسة سنة2012). فعلى سبيل المثال ومقارنة بسنة 2011 تطورت نسبة التوظيف بـ 7,19 %. أما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فتطورت بنسبة 7,44%،

ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى، حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل، تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الاتصالات، المطاعم، النقل... الخ. حيث وفقا لما ذكرناه في العنوان السابق فإن توجه المستثمرين إلى القطاعات السهلة الربح وزيادة عددها بنسبة أكبر من القطاعات الأخرى، أدى بطبيعة الحال إلى امتصاصها لنسبة أكبر من اليد العاملة.

علما أنه سُجلت 356 28 مؤسسة جديدة ذات شخص معنوي سنة 2012، 96,03 % منها مؤسسات صغيرة جدا لا يتجاوز عدد موظفيها 9 أجراء، حيث يعد إنشاء مؤسسات متوسطة حقيقية يتجاوز عدد أجرائها 50 أجيرا جد ضعيف، ففقط 136 مؤسسة تنتمي لهذه الفئة، منها 57 مؤسسة تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية. [21]

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة، وهو ما نلاحظه فعلا من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول السابق، حيث بلغ عدد الموظفين في كامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها684341 موظفا سنة 2002، و 1848117 موظفا سنة 2012، إلا أنه يبقى تطورا غير كاف إن لم يكن ضئيلا جدا مقارنة بدول أخرى قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، استفادت من هذه المنشآت الصغيرة لامتصاص البطالة.

و حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: [22] تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص، أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية، وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية، فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال، ومنخفضة في السويد وإيرلندا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال، ولاسيّما العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 إلى ما يقارب 81% من مجموع عدد العمال فيها.

وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة (كما هو الحال في الجزائر)، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:[23]

– تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسة في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة –في المتوسط –لخلق فرص العمل، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة سنة 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992، مما أدى بدوره إلى زيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992.[24]

إذن، فنحن بعيدون جدا عما يمكن تحقيقه من وراء تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمام أصحابها، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لممارسة نشاطهم، ولاسيّما الصناعية منها، فعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة إلا أنها تبقى غير كافية، وتتطلب اتخاذ خطوات أكبر مع تفعيل الرقابة لضمان الاستفادة العادلة من المساعدات المالية التي تمنحها، والتي يجب أن توجه بشكل أساسي إلى المجال الصناعي، لمساهمته الكبيرة في توفير مناصب الشغل وتنشيط الحركة الإنتاجية، وتوفير منتجات محلية تناسب فئة معينة من المواطنين، وحتى تكون قادرة على منافسة المنتجات المستوردة والتوجه نحو التصدير، ومن ثم المساهمة الفعالة في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج الداخلي الخام.

3. تطور الإنتاج الداخلي الخام PIB خارج المحروقات حسب القطاع القانوني:

انظر الملحق: الجدول رقم 6 و7، والشكل رقم 3.

ينتج الناتج الداخلي الخام من مساهمات القطاعات الأربعة الاقتصادية في البلاد، وهي: قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات. ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84.77 % من الناتج الداخلي الخام، إذ إن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال فترة الدراسة بالنسبة للناتج خارج المحروقات [25]، وهو ما يظهر مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مختلف التسهيلات

والمساعدات لأصحابها، لاسيّما الصناعية منها لزيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ومن ثم المساهمة في الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، لاسيّما في ظل التقلبات التي يعرفها سوق المحروقات في العالم، والمخاوف الكبيرة الناتجة عن انخفاض أسعاره خلال سنة 2015، مع احتمال استمرار هذا الانخفاض خلال سنة 2016، وهذا أكبر دليل على ضرورة التفكير في اقتصاد جديد قوي ومستقل، وبحسب المختصين فإن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيّما الصناعية منها، أفضل وسيلة لإنشاء هذا الاقتصاد.

4. تطور القيمة المضافة (2002–2012). انظر الملحق: الجدول رقم8 و9، والشكل رقم 6 فيما يخص ترتيب مساهمة مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية، تتميز فروع أنشطة المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة، على ضوء تلك التي تساهم بها كل من الصناعة الغذائية وصناعة الجلود...الخ، بضعف المساهمة في خلق القيمة المضافة مقارنة بمساهمة الأنشطة غير الإنتاجية، كالخدمات والتجارة وغيرها. وبذلك توجه المستثمر الجديد وبصفة تلقائية إلى الاستثمار في النشاط التجاري لكونه سهلا وسريع الربح، إلا أنه لا يساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة مقارنة ببقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي ما تزال بعيدة عن توفير محيط استثماري جذاب لرؤوس الأموال الخاصة، بسبب عديد من الصعوبات والتعقيدات والمخاطر التي تتميز بها، مما يدفع أصحاب الأموال إلى تجنبها، كطول الإجراءات وتعقيداتها نتيجة للبيروقراطية، وعدم توفر السوق المحلي على المواد الأولية الأساسية بشكل كاف لأغلبية الصناعات، وغياب التجهيزات الإنتاجية، وعدم كفاءة اليد العاملة أحيانا، وغير ذلك من الصعوبات، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليها أو تؤخر العملية الإنتاجية، ومن ثم تكبد الخسائر.

وعلى الرغم من هذا، تبقى هذه الأنشطة الاقتصادية فرصًا مستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، شريطة جمع العوامل الضرورية لتحقيق ذلك، وهو ما تسعى إليه الدولة من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة، حيث يتمثل هذا الإجراء في وضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها، حيث تستفيد من هذا البرنامج مؤسسات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والصيد البحري والسياحة والفندقة والخدمات والنقل وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إلا أن المجهودات تبقى غير كافية للتطور السريع لهذه المؤسسات، ومن ثم الرفع من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

الخاتمة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في توفير مناصب الشغل وتساهم بشكل كبير في القيمة المضافة والإنتاج الداخلي الخام، ومن ثم في تنويع مصادر الدخل الوطني، لكن للأسف مازالت تؤدي دورا هامشيا في تطوير التنمية الاقتصادية بالجزائر، على الرغم تطورها منذ سنة 2000، بفضل البرامج التأهيلية التي قدمتها الدولة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات أو عن طريق برامج التعاون الدولي، إلا أن تعقيد بعض الإجراءات ونقض الخبرة وتقلبات السوق دفعت أصحاب هذه المؤسسات إلى التراجع، و بذلك بقي قطاع المحروقات المصدر الأساسي لموارد الدولة.

ومن أجل التنمية والنهوض بهذه المشروعات والمؤسسات، فإن مجهودات كبيرة تبذل من قِبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة.

و لعدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، فإن هذا الأمر يجعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوافرة ضرورة اقتصادية، وذا أهمية استراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية.

لذلك فعلى هذه الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الاهتمام بالتكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفرة، وجعله محورا استراتيجيا في برامجها، التي تسعى من خلال تطبيقها إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات ولاسيّما الصناعية منها، وتقديم التسهيلات لها وتشجيعها على الاستمرار في النشاط، ومن ثم الرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل، والمساهمة أكثر في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة. كما لا يجب أبدا إهمال الدور الرقابي في حماية هذه المؤسسات نفسها من بعض التجاوزات، وحماية المال العمومي، لاسيّما وأن جزءا كبيرا يحظى بتمويل خاص من الدولة.

ملحق الجداول و الأشكال:

جدول رقم 1: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100إلى500مليون دينار

المصدر: لخلف عثمان، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص56

جدول رقم 2: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001–2006)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المؤسسات الخاصة	179893	189552	207 949	225 449	245842	269806
المؤسسات العامة	778	778	788	778	874	739
الحرف التقليدية*	64677	71523	79 850	86 732	96072	106222
المجموع	**245348**	**261853**	**288577**	**312959**	**342788**	**376767**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم: 18 ، 20 ، 21 ، 22

جدول رقم 3 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007–2012)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	293946	321000	586 903	618 515	658737	711275
المؤسسات العامة	937	626	591	557	572	557
الحرف التقليدية*	116347	126887	169080	135 623	146881	160764
المجموع	**401105**	**448513**	**587494**	**619 072**	**659 309**	**711832**

المصدر : السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالةالجزائر ، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة 2007 ، ص 69

الشكل رقم 1: تمثيل بياني لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (2001–2011)

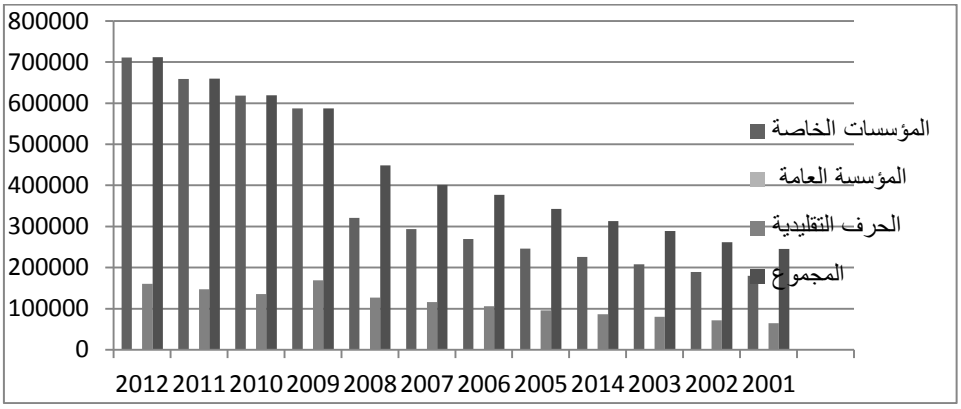

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم 4: عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002–2007)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	538055	550386	592758	888829	977942	1064983
المؤسسات العامة	74764	74764	71 826	76 283	61 661	57146
الحرف التقليدية	71523	79850	173 920	192 744	213104	233270
المجموع	**684341**	**705000**	**838504**	**1 157 856**	**1252707**	**1355399**

المصدر: السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 71

جدول رقم 5: عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2008–2012)

	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	1233013	1494949	1577030	1676111	1800922
المؤسسات العامة	52786	51635	48 656	48086	47375
الحرف التقليدية	254 350	–	–	–	-
المجموع	**1540149**	**1 546584**	**1625686**	**1 724197**	**1 848 117**

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم : 18 ، 20 ، 21 ، 22

شكل رقم 2 : تمثيل بياني لعدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002–2012)

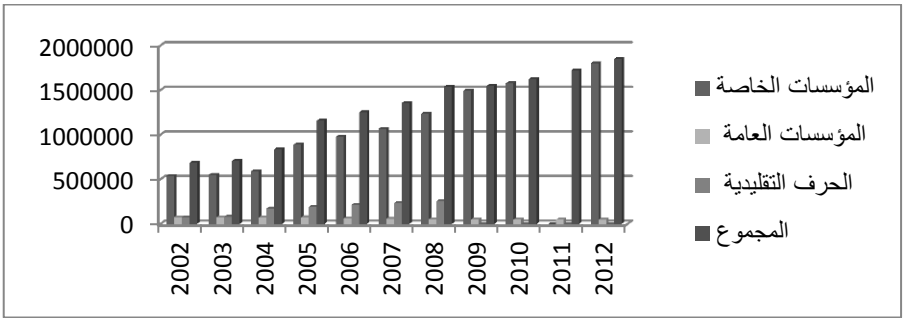

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم 6: تطور PIB خارج المحروقات حسب القطاع القانوني خلال (2002 و 2006)

الوحدة : مليار دينار

	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	505	23	550,6	22,9	598,65	21.8	651	21.59	704.05	20.44
القطاع الخاص	1679,1	77	1884,2	77,4	2146,75	78,2	2364.5	78.41	2740.06	79.56
المجموع	**2184,1**	**100**	**2434,8**	**100**	**2745,4**	**100**	**3015.5**	**100**	**3444.11**	**100**

المصدر : السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره ، ص 74

الجدول رقم 7 : تطور PIB خارج المحروقات حسب القطاع القانوني خلال (2007 – 2011).

الوحدة : مليار دينار

	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	749.86	19.2	760.92	17.55	816.8	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23
القطاع الخاص	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77
المجموع	**3903.63**	**100**	**4334.99**	**100**	**4978.82**	**100**	**5509.21**	**100**	**6060.8**	**100**

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم : 22

شكل رقم 3 : تطور PIB خارج المحروقات حسب القطاع القانوني (2002–2011)

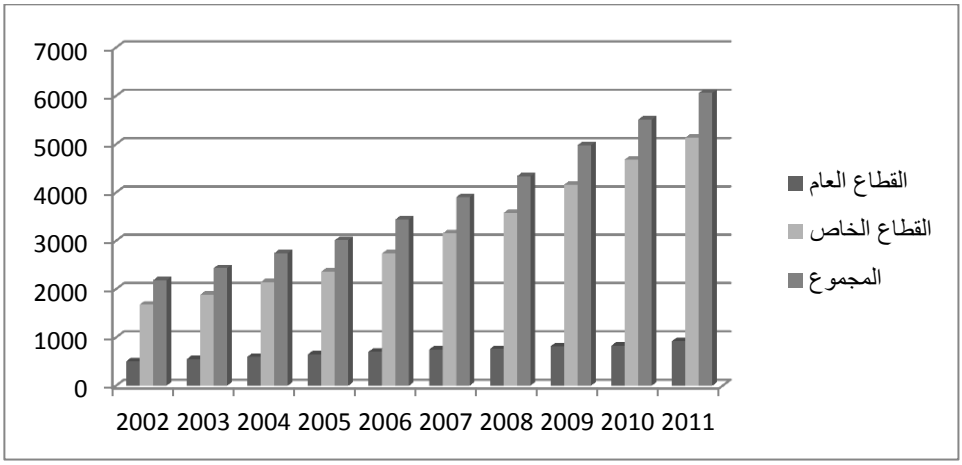

المصدر : من إعداد الطالبة

جدول رقم 8 : تطور القيمة المضافة (2002–2006). الوحدة مليار دج

	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1585,3	84,68	1784,49	85,1	2038,84	85,53	2299 ,89	86.17	2634.46	87.48
القطاع العام	286.79	15,32	312,47	14,09	344,89	14,47	369.03	13.83	376.79	12.52
المجموع	1872.09	100	2096.96	100	2383.73	100	2668.92	100	3011.25	100

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم : 22

جدول رقم 9 : تطور القيمة المضافة (2007–2011)

	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	2986.07	87.64	3383.57	82.26	3953.6	90.14	4450.76	92.89	4895.64	90.25
القطاع العام	420.86	12.36	406.84	10.74	432.05	9.86	340.56	7.11	528.51	9.75
المجموع	3406.93	100	3790.41	100	4385.65	100	4791.32	100	5424.15	100

شكل رقم 5 : تمثيل بياني لتطور القيمة المضافة (2002–2012)

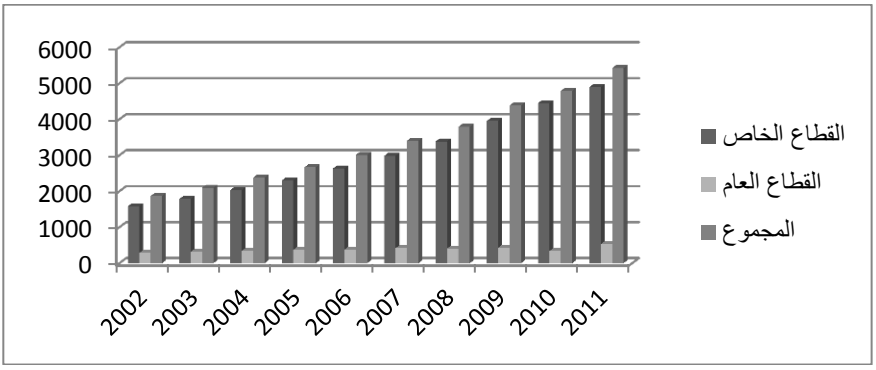

المصدر: من إعداد الباحثة

الهوامش و الاحالات:

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن 2009، ص 10

[2] يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005 ، ص 15

[3] يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 17

[4] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، ط1، بيروت، 2007 ، ص 25

[5] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007-2008 ، ص 73 (بتصرف عن Les petites et moyennes entreprises : force local, action mondial synthèse de l'OCDE , 2002 P 60.)

[6] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره ، ص24

[7] Cindy ZAWADZKI , enjeux et difficultés de l'introduction du contrôle de gestion : une étude de cas en PME, Thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences de Gestion , Université Paul Verlaine Paris 2009 , p77

[8] يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

[9] المرجع نفسه، ص 20

[10] **بوهزة محمد و آخرون** «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية سطيف »، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25–28 ماي 2003 ، ص8

[11] **الجريدة الرسمية**، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ص 26

[12] لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012، ص 19

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77 ، المرجع السابق، ص15

[14] لزهر العابد، مرجع سابق ، ص 21

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77 ، المرجع السابق، ص8 .

[16] لزهر العابد، مرجع سبق ذكره، ص 23

[17] رابح حميدة، استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص 30–31

[18] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص56

[19] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم 18

* في بداية السنوات الأولى تم إحصاء الحرف التقليدية بشكل مستقل عن المؤسسات الخاصة والعامة، وبداية من سنة 2009 قامت الوزارة بإضافتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مباشرة (أي أنه بداية من سنة 2009 مجموع م ص م = المؤسسات الخاصة + العامة فقط

[20] سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر 28 و 29أكتوبر2014 ، ص 6

[21] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية الإحصاءات رقم: 22

[22] Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS 2000.

[23] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 57

[24] لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 57

[25] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص 8

المراجع باللغة العربية:

1. السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :حالة الجزائر، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة 2007

2. بوهزة محمد وآخرون، «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–حالة المشروعات المحلية سطيف»، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25–28 ماي 2003،

3. رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010.

4. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم

استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر 28 و 29أكتوبر2014

5. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، ط1، الأردن 2009.

6. لخلف عثمان، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

7. لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 ، 2013/2012

8. نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 2007.

9. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007-2008 .

10. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Cindy ZAWADZKI , enjeux et difficultés de l'introduction du contrôle de gestion : une étude de cas en PME, Thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences de Gestion , Université Paul Verlaine Paris 2009

2. Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS 2000.

مراجع أخرى:

1. الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، 2001/12/15.

2. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريات المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22 ، 23.

المواقع الإلكترونية:

1. www.mipmepi.gov.dz
2. www.Pmeart-z.org
3. www.douane.gov.dz
4. www.pme-dz.com/annuaire/
5. www.mdipi.gov.dz
6. www.algerie-pme2.dz/